

3.1 - إعادة صياغة مطاعن المحدثين في نظرية الإعراب وفق إطارنا النظري (الحجج اللغوية)

وبعد عرض مآخذ المحدثين على نظرية القدامى في الإعراب والعوامل سنحاول - وفاء منا للمنهج الذي رسمناه لهذا العمل - ترجمتها وفق المنطلقات النظرية المعتمدة حتى يتيسر تحصيل معنى دقيق لها يمكن من مناقشتها. وبمقتضى هذا التأويل نفهم أن القدماء يعتبرون حركات الإعراب من ثوابت صعيد المضمون. وهو قول يتماشى مع تصوّرهم لعلم الإعراب على التأويل الذي حملناه عليه في باب الجملة. وقد قلنا إنه يعني دراسة القوانين التي تأتلف بمقتضاها الكلم لتكوين الكلام¹.

وبناء على تصوّرنا لبنية اللّغة الذي يقتضي أن الحدث اللّغوي ينشأ بوجود وظيفة سيمائية تجمع بين وظيفتين (fonctif) هما صعيدا المضمون والتعبير، وهما صعيدان متضامنان لا يمكن تصور أحدهما بدون الآخر، ولا يمكن تحديد مكونات أحدهما بدون اعتماد مكونات الآخر على النحو الذي يجسّمه إجراء الاستبدال، وبناء على تسليمنا بأن كلا الصعيدين يتضمن مستويات مختلفة تأتلف بمقتضاها عناصر التعبير الدنيا ضمن مركبات أكثر تعقيدا وتأتلف عناصر المضمون الدنيا كذلك بدورها ضمن مركبات أكثر تشعبا، نقول إن علم الإعراب يعني في جملة ما يعني ويصفه أساسية القوانين الكلية التي تأتلف وفقها مكونات وحدات صعيد المضمون حسب المستويات المختلفة أو المتعددة لهذا الصعيد².

ويقتضي هذا الفهم أن تكون الجملة ثابتا من ثوابت صعيد المضمون ولكنه مكون معقد التركيب يشتمل هو بدوره على عدّة مستويات فرعية، تتعاقب بدورها مع مستويات متعدّدة من صعيد التعبير، وينشأ عن تعالقهما مختلف المركبات والعلاقات النحوية التي نعيّنها عند تحليل الجملة.

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 1.3.

2 انظر في هذا الصدد الفقرة رقم 2 - 1 - 2 وعنوانها: الفونولوجيا والنحو وعلم الدلالة من كتابه J. Lyons Linguistique générale; introduction à la linguistique théorique.